الأمم المتحدة
S/2015/579



Distr.: General
30 July 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة وأولويات البعثة

١ – يقدّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إليّ أن أقدم تقارير على فترات منتظمة عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات في الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٢ – وما زالت أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وفي إطار سعي البعثة إلى تحقيق أهدافها، فإنها تواصل تفاعلها البنّاء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع طوائف كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) تؤديان دوريهما في إطار ما نصّ عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون (بعثة الاتحاد الأوروبي) موجودة في كوسوفو، تمشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع البعثة.

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية

٣ – كانت التطورات السياسية الرئيسية التي استجدّت في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير متمحورة حول الحوار الذي ييسّره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا على مستوى رئيسي الوزراء، والعمليات التشريعية المهمة التي انتهت بعدم موافقة برلمان كوسوفو على التعديل الدستوري المنشئ لمحكمة متخصصة.



100815 070815 15-12661 (A)



٤ - وأحرز مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاق الأول المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات، وإن لم يتم بعد تنفيذ بعض أحكامه الرئيسية بشكل كامل.

٥ - وعُرض على اللجنة التشريعية ببرلمان كوسوفو تعديل دستوري يهدف إلى إتاحة المجال لإنشاء محكمة متخصصة، وأحيل التعديل إلى البرلمان في ١٣ أيار/مايو لاعتماده. ومن المتوخّى أن تفصل المحكمة المتخصصة في القضايا التي حققت فيها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي في سياق الادعاءات المتعلقة بجرائم الحرب والجريمة المنظمة والواردة في التقرير الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عن ديك مارتي، المقرّر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بمجلس أوروبا. وكان البرلمان قد دُعي إلى الانعقاد في ٢٩ أيار/مايو للبتّ في التعديل المقترح، ولكن الجلسة تأجلّت إلى ١٩ حزيران/يونيه نظرا لتقديم الحكومة مشروعي قانونين متعلقين بالموضوع لعلم البرلمان. في ذلك الوقت، أبلغت الحكومة البرلمان بأنه سيتم تقديم مشروعي القانونين رسميا بمجرّد اعتماد التعديل الدستوري. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، طُرح التعديل للتصويت في البرلمان، وحصل على ٧٥ صوتا مؤيدا، وهو ما يقل عن الأصوات الـ ٨٠ التي تشكل أغلبية الثلثين المطلوبة (بما في ذلك ثلثا أصوات ممثلي طوائف الأقليات)؛ وصوّت سبعة أعضاء ضد التعديل وامتنع اثنان عن التصويت. وكانت الأصوات المعارضة والممتنعة لأعضاء في الحزب الديمقراطي لكوسوفو الذي يتزعّمه نائب رئيس الوزراء هاشم تاتشي. وقد شاركت أحزاب المعارضة في النقاشات الساخنة التي جرت بهذا الخصوص، ولكنها آثرت عدم المشاركة في التصويت. وأعرب رئيس الوزراء عيسى مصطفى والاتحاد الأوروبي وممثلو معظم البلدان الرئيسية المعترفة بكوسوفو عن خيبة أملهم لعدم إقرار برلمان كوسوفو للتعديل. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك حالة من الغموض إزاء موعد إجراء تصويت آخر ونتيجة مثل هذا التصويت في حال إجرائه، بينما تواصلت المشاورات من أجل ضمان إعادة التصويت والخروج منه بنتيجة موفّقة.

٦ - وواصلت بلغراد وبريشتينا مشاركتهما الرفيعة المستوى في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، فقد اجتمع ممثلاهما في بروكسل في ٢١ نيسان/أبريل و ٢٣ حزيران/يونيه و ٢٩ حزيران/يونيه تحت رعاية الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني. وناقش الطرفان التقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك على صعيد دمج موظفي القضاء والحماية والمدنية. واتُّخذت ترتيبات أيضا لإنشاء نقطتي عبور جديدتين على خط الحدود الإدارية، وكذلك لتوحيد سياسات تأمين المركبات. وغطّت المناقشات أيضا العديد من القضايا في مجالي الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة، وجرى بحث

إمكانية أبرام اتفاق بشأن استخدام الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا لمرور المركبات. وجرى أيضا إحراز تقدّم صوب إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وإن ظلت هناك خلافات بشأن الإطار القانوني للرابطة/الجماعة وبشأن مجموعة المهام الموكلة إليها. وأكّد الطرفان من جديد التزامهما بمواصلة الجهود الرامية إلى تسوية هذه الخلافات.

٧ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قام ممثلو صرب كوسوفو المنتمون إلى المبادرة المدنية الصربية، على إثر مناقشات سياسية مع أحزاب ألبان كوسوفو الحاكمة، باستئناف مشاركتهم الكاملة في حكومة وبرلمان كوسوفو بعد غياب دام شهرين، مما أتاح المجال للإدارة الائتلافية للمضي قدما بمعالجة المسائل الملحة، بما فيها تعزيز برنامجها التشريعي الموسّع. وقام رئيس الوزراء عيسى مصطفى بتعيين داليبور يفتيتش وزيرا لشؤون الطوائف والعودة بعد أن رشّحته المبادرة المدنية الصربية في ٢٤ نيسان/أبريل.

٨ - وفي ٩ أيار/مايو، عُقد اجتماع بين الغرفتين التجاريتين لصربيا وكوسوفو في غراتشانيتشا، ووقعت الغرفتان مرفقا لمذكرة تفاهم قائمة يهدف إلى تشجيع خلق مزيد من الفرص التجارية، بما في ذلك من خلال تبادل الممثلين. وعقب انعقاد ثلاثة اجتماعات أخرى بين الغرفتين في حزيران/يونيه، تمت تسمية ممثل كل منهما، ويُتوقّع أن يقوم كلا الممثلين بإنشاء مكتبيهما في وقت قريب من الفترة المقبلة.

٩ - ومن بين الأنشطة التشريعية الأخرى المضطلع بها اتخاذ برلمان كوسوفو في ٢٥ أيار/مايو قرارا بخصوص ترسيم حدود كوسوفو الجغرافية مع الجبل الأسود. ويعترف البرلمان في القرار بالترسيم المعمول به في حدود عام ١٩٧٤ الإدارية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وهو ما يتماشى والتشريعات الحالية في كوسوفو.

١٠ - وفي ٢٧ أيار/مايو، أقرّت حكومة كوسوفو مجموعة من التعديلات الدستورية بشأن تحويل قوة أمن كوسوفو إلى القوات المسلحة لكوسوفو. وتتطابق هذه التعديلات مع تلك التي أقرّتها الحكومة السابقة وأقرّتها المحكمة الدستورية في عام ٢٠١٤.

١١ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اعتمدت المفوضية الأوروبية مقترحا لاتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب فيما يخصّ كوسوفو، فبات يتعيّن إقراره من المجلس الأوروبي قبل إحالته إلى البرلمان الأوروبي لتأييده. وواصلت الحكومة مناقشاتها مع الاتحاد الأوروبي بخصوص تحرير إجراءات إصدار التأشيرات، وقدمت في أوائل حزيران/يونيه تقريرها الأخير عن التقدّم المحرز صوب استيفاء المعايير المطلوبة.

١٢ - واتُّخذت خطوات هامة على صعيد التعاون الإقليمي في مجالي التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والأمن. ففي ٢١ نيسان/أبريل، اجتمع ستة رؤساء وزراء لبلدان غرب البلقان في بروكسل، بحضور مفوضي الاتحاد الأوروبي يوهانس هان وفيوليتا بولك، واتفقوا على مجموعة خطوات لتحسين شبكة النقل الإقليمية، وهو ما يشكل عاملا رئيسيا للنمو الاقتصادي الإقليمي. وأكد رؤساء الوزراء من جديد التزامهم بالحفاظ على علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي والمضيّ قدما صوب التكامل الأوروبي.

١٣ - وفي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو، عُقد مؤتمر القمة الإقليمي الأول بشأن مكافحة التطرف العنيف الذي استضافته تيرانا، ألبانيا، حيث اجتمع وزراء الداخلية ومسؤولو الأمن من بلدان غرب البلقان، بمن فيهم وزير داخلية كوسوفو، إسكندر حسيني.

١٤ - وفي ٢٦ أيار/مايو، شاركت رئيسة كوسوفو، عطيفة يحيى آغا، في مؤتمر القمة السنوي لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا في تيرانا، حيث سلطت الضوء على التحديات الأمنية الراهنة، بما في ذلك انتشار الفكر الراديكالي والتطرف، ودعت إلى المزيد من التعاون الإقليمي في معالجة المسائل المتصلة بالأمن.

١٥ - وفي ٢٧ أيار/مايو، قام رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش بزيارة تاريخية إلى ألبانيا، لتكون أول زيارة على هذا المستوى، حيث أجرى سلسلة من المحادثات بشأن مواضيع من بينها مشاريع البنى التحتية المشتركة والخطوات التي اتخذها كلا البلدين على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

١٦ - وفي أعقاب أحداث العنف الكبرى التي وقعت في كومانوفو بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا في ٩ و ١٠ أيار/مايو وكان من بين أطرافها أشخاص من كوسوفو، نفّذت شرطة كوسوفو في ١٥ أيار/مايو عملية تفتيش في ٣٨ موقعا في كوسوفو، حيث قامت باستجواب الأشخاص وجمع الأدلة. وأعرب رئيس الوزراء عيسى مصطفى وبعض قيادات بريشتينا الأخرى عن إدانتهم للمتورطين في الأنشطة التي أفضت إلى تلك الأحداث، ودعوا إلى تقديم الدعم الدولي للتحقيقات. وفي ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو، شاركت رابطة قدماء محاربي جيش تحرير كوسوفو في مراسم أقيمت بشكل رئيسي في ''مقبرة الشهداء'' وترددت أخبارها بشكل مكثّف لدفن الأشخاص الذين سقطوا في أحداث كومانوفو من سكان كوسوفو، وكان بعض هؤلاء المشاركين يرتدي بزّات جيش التحرير ونياشينه. وقام أيضا بعض أعضاء برلمان كوسوفو ومسؤولي البلديات وممثلي بعض الأحزاب السياسية بالمشاركة في المراسم وإلقاء الكلمات. وفي ٧ تموز/يوليه، اعتقلت شرطة كوسوفو شخصا من رعايا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا بناء على مذكرة

توقيف صادرة عن ذلك البلد بتهمة الضلوع في أحداث أيار/مايو. وكان المشتبه فيه قد سبق له الهرب من شرطة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا التي كانت تحتجزه، ثم ألقي القبض عليه في ليتنيكا ببلدية فيتينا بالقرب من نقطة العبور بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٧ - في ٢٤ نيسان/أبريل، وبعد مناقشات مطوّلة مع مسؤولين من بريشتينا، اعتمدت المجالس البلدية الأربعة جميعها الميزانيات المنقحة التي يتم بموجبها دفع مرتبات العاملين في قطاعي الصحة والتعليم وفقا لقوانين كوسوفو، باستثناء مرتبات أولئك العاملين في مجالي الصحة والتعليم الذين تدفع صربيا مرتباهم. وألغي الحجز على الحسابات المصرفية البلدية في ١٥ أيار/مايو. غير أن بعض البلديات ظل يواجه صعوبات في تنفيذ ميزانياته لأسباب من بينها عدم الإلمام بالبراجميات الحاسوبية التي تستخدمها حكومة كوسوفو في مجال المالية العامة، والتي لا توجد لها تعليمات باللغة الصربية. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان رؤساء جميع البلديات قد وقعوا مذكرات التفاهم المطلوبة مع الوزارات المختصة لكي يصبح في متناولهم أكثر من نصف مبلغ الـ ١٥ مليون يورو المخصص في ميزانية كوسوفو لمشاريع الاستثمار الرأسمالي. وقد كان للتأخير المطوّل في وضع الصيغة النهائية للميزانيات البلدية بعض التأثير السلبي على المفاوضات المتعلقة بأموال الاستثمار الرأسمالي. وشارك رؤساء البلديات الشمالية الأربع أيضا في سلسلة من المناقشات مع الوزارات المعنية في كوسوفو فيما يتعلق بالصندوق الإنمائي لشمال كوسوفو المشمول برعاية الاتحاد الأوروبي.

١٨ - وواصل رئيسا بلديتي جنوب وشمال ميتروفيتشا تعاونهما ذا المنحى العملي فيما يتصل ببعض المسائل الحرجة التي تؤثر على أهالي كلتا البلديتين، بما في ذلك أنشطة البناء في منطقة بردياني/كروي إي فيتاكوت ذات التركيبة الإثنية المختلطة، وتوابع الأحداث الأمنية التي وقعت في ميتروفيتشا في الفترة من ٩ إلى ١٣ نيسان/أبريل. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، قرر رئيسا البلديتين إحالة أنشطة التشييد إلى لجنة رفيعة المستوى وإصدار قرار بوقف أعمال التشييد في المنطقة ريثما تنظر اللجنة في الأمر. وفي ٣ حزيران/يونيه، أنشأت حكومة كوسوفو فريقا عاملا تابعا للّجنة المشتركة بين الوزارات لشؤون العودة ليتولّى معالجة هذه المسألة. وعلى الرغم من قرار وقف أعمال التشييد، حاول شخص من ألبان كوسوفو استئناف أعمال التشييد في ٢٢ حزيران/يونيه، ولكن تدخُّل رئيسي البلديتين أسفر عن وقف للأنشطة ظل قائما حتى الآن. وفي ١٤ تموز/يوليه، قام الفريق العامل المعني بعودة

المشردين في برديان/كروي إي فيتاكوت بعقد أول اجتماعاته. وأُقرّ بالإجماع مقترح رئيس بلدية شمال ميتروفيتشا الداعي إلى ضمّ شرطة كوسوفو إلى الفريق، وحُدّد إطار زمني مدّته ثلاثة أشهر لتسوية المسألة.

١٩ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، تمت إعادة دفن رفات عيسى بوليتيني، الشخصية الألبانية التاريخية البارزة، في بلدية زفيتشان. فبعد عدة أشهر من الأعمال التحضيرية المنسّقة التي شاركت فيها كبيرة راهبات دير سوكوليتسا الأرثوذكسي الصربي، وعلى الرغم من وجود بعض التخوّف من كلتا الطائفتين، مرّت الفعالية دون مشاكل، وهو ما يرجع الفضل فيه إلى حد كبير لتدابير الردع التي اتخذها قوة كوسوفو وغيرها من الجهات الفاعلة.

٢٠ - وواصلت البعثة تيسير الاجتماعات بين الوكالات الحرجية التي تديرها صربيا ووكالات كوسوفو المعنية بالغابات لمعالجة مسألة قطع الأشجار بصورة غير قانونية ومناقشة مسألة تجارة الأخشاب بين البلديات الشمالية وباقي أنحاء كوسوفو، وهي التجارة التي تواجه معوّقات في الوقت الراهن بسبب عدم اندماج قطاع الغابات ضمن الإطار المؤسسي لكوسوفو.

٢١ - وفي إطار مشاريع البعثة لبناء الثقة، نفذت البعثة عددا من المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار بين الطوائف في شمال كوسوفو. وشمل هذا مشروعا تشاركت في تمويله بلدية جنوب متروفيتشا وقوة كوسوفو ويهدف إلى ”المحافظة على نظافة أنهار ميتروفيتشا“، حيث تجمّع ٤٥ شخصا، من بينهم ستّ نساء، من مختلف الطوائف في كل من شمال وجنوب ميتروفيتشا في أيار/مايو وحزيران/يونيه لإزالة ما يزيد على ٦٠٠ طن من النفايات من أربعة أنهار في المنطقة. وتم أيضا في إطار المشروع التوعية بالقضايا البيئية في المدارس المحلية وخلال فعاليات الاحتفال بيوم الأرض ويوم تنظيف كوسوفو.

رابعا - الأمن

٢٢ - ظلت الحالة الأمنية في كوسوفو مستقرة عموما: فلم يكن هناك سوى عدد من التظاهرات المناهضة للحكومة اتّسم في مجمله بالسلمية، إلى جانب عدة حوادث تضرّرت منها طوائف الأقلية.

٢٣ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، تدخلت شرطة كوسوفو بشكل استباقي للحيلولة دون تصاعد مشاجرات وقعت في شمال ميتروفيتشا بين مجموعتين صغيرتين من القُصّر من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أسفرت عملية تفتيش مشتركة نفذتها شرطة كوسوفو وقوة أمن كوسوفو، بإذن من قوة كوسوفو، عن عثور غواصي

قوة أمن كوسوفو في نهر إيبار بالقرب من قرية غرابوفاتش ببلدية زفيتشان على جثة أحد القُصّر من ألبان كوسوفو كان قد اختفى في شمال ميتروفيتشا في ١٠ نيسان/أبريل. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، حضر رئيسا بلديتي شمال وجنوب ميتروفيتشا الجنازة التي أقيمت في شمال ميتروفيتشا. وفي مساء يوم ١١ حزيران/يونيه، شهدت شمال ميتروفيتشا إطلاق أعيرة نارية على مكاتب البوابة الإخبارية KoSSev، مما أسفر عن خسائر مادية.

٢٤ - وفي جنوب نهر إيبار، مرّ العديد من التظاهرات المناهضة للحكومة بسلام. ففي ١٨ نيسان/أبريل، نظّمت أحزاب المعارضة مسيرة شارك فيها ١ ٥٠٠ شخص احتجاجا على جملة أمور منها إقامة رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وفي ٢٨ أيار/مايو، قطع نحو ٣ ٠٠٠ الطريق الرئيسي في سكندراي/سربيتسا بصفة مؤقتة احتجاجا على أحكام ''درينيتسا'' (انظر الفقرة ٣٨ أدناه). وفي ٢٩ أيار/مايو و ١٧ حزيران/يونيه، قام نحو ٢٥٠ إلى ٣٠٠ من المتظاهرين، ومنهم أعضاء في جمعية قدماء محاربي جيش تحرير كوسوفو، بمسيرة في بريشتينا للاحتجاج على إنشاء المحكمة المتخصصة. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، فرّقت شرطة كوسوفو بالقوة، مستخدمةً الغاز المسيل للدموع، تجمّعا لنحو ١٥٠ من أعضاء رابطة قدماء محاربي جيش تحرير كوسوفو حاولوا قطع طريق بريشتينا - سكوبي الرئيسي بالقرب من كاتشانيك. وأصيب عدة متظاهرين بجروح، ومن بينهم رئيس مجلس حماية حقوق الإنسان لقدماء محاربي جيش تحرير كوسوفو.

٢٥ - أما بالنسبة إلى الحوادث التي تضرّرت منها طوائف الأقلية، فقد كانت بلدية بيتش هي الأكثر تعرّضا لها. ففي حين شهد شهرا نيسان/أبريل وأيار/مايو طفرة في عدد الحوادث المبلغ عنها التي استهدفت العائدين من صرب كوسوفو في بلدية كلينا، والتي بلغ مجموعها ١٣ حادثا، سُجّل العدد الأكبر لهذه الحوادث في شهر حزيران/يونيه في بلدية بيتش التي شهدت ١٧ حادث سطو. وفي بلدية كلينا، زادت شرطة كوسوفو من دورياتها في المناطق المتضررة ونشرت مزيدا من ضباط الشرطة من بريشتينا، ومن بينهم ضباط من صرب كوسوفو، من أجل تعزيز قدرة قوة الشرطة المحلية. غير أنه لم تُتّخذ تدابير مماثلة فيما يتعلق ببلدية بيتش. وفي يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه، تضرّرت طائفة صرب كوسوفو من ثلاثة حوادث مثيرة للقلق وقعت في غوراجديفتش ببلدية بيتش. فقد أُطلقت أعيرة نارية على مركبة رابضة تحمل لوحة من بلغراد ويملكها شخص من صرب كوسوفو من المشردين داخليا من غوراجديفتش؛ وأصيب نصب تذكاري مكرّس لضحايا نزاع عام ١٩٩٩ من صرب كوسوفو ولشابين من صرب كوسوفو قتلا في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ وكُتبت كلمة ''hakmarrja'' (كلمة بالألبانية تعني الانتقام) برشّ الدهان على الجدار

الخارجي لبيت يملكه شخص من صرب كوسوفو. ولا يزال الجناة مجهولين، وليس من الواضح ما إذا كانت هذه الحوادث متصلة. وأدان ممثلو سلطات كوسوفو هذه الأعمال على الفور. وفي ١٤ تموز/يوليه، في قرية غوراجديفتش ببلدية بيتش، تعرّضت دورية لشرطة كوسوفو أثناء اقترابها من موقع جريمة سطو أثناء حدوثها لنيران بندقية آلية أطلقها مجرم هارب تم تحديد هويته. وأصيب أحد ضباط الشرطة، وما زال البحث عن الجاني جاريا.

٢٦ - وفي ٣١ أيار/مايو، اكتشفت شرطة كوسوفو وأبطلت جهازا متفجرا على بُعد نحو ثلاثة كيلومترات من أطلال دير الثالوث المقدّس في قرية موشيتيشتي ببلدية سوهاريكي. وسبق الحادث مباشرةً زيارةً للموقع قامت بها مجموعة تتألف من نحو ١٠٠ من صرب كوسوفو المشردين داخليا للاحتفال بعيد الثالوث المقدّس عند أطلال الدير. وحضر القداس أيضا نائب رئيس الوزراء برانيمير ستويانوفيتش، ووزير شؤون الطوائف والعودة.

٢٧ - وحدث انخفاض طفيف في عدد الحوادث التي تعرّضت لها المواقع الدينية مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. فقد تعرّضت المواقع الدينية لـ ٢٢ حادثا، تسعة منها أصابت مواقع أرثوذكسية صربية، وأربعة أصابت مواقع إسلامية، وأربعة أصابت مواقع للروم الكاثوليك، إلى جانب خمسة مواقع أخرى من مواقع التراث الثقافي.

٢٨ - وفي ١١ تموز/يوليه، ألقي القبض على ثلاثة من ألبان كوسوفو بالقرب من خزّان بادوفتش الذي يمدّ بريشتينا بالمياه بعد عثور شرطة كوسوفو في مركباتهم على أقنعة وبزّات عسكرية وأعلام سوداء عليها كتابات باللغة العربية. وقامت وحدة مكافحة الإرهاب بشرطة كوسوفو بتأمين محيط البحيرة، وأجريت تحاليل لتقييم سلامة المياه. وأفاد معهد الصحة العامة في كوسوفو بعدم الكشف عن أي مواد خطرة. وفي وقت لاحق من نفس اليوم، ألقي القبض على شخصين آخرين من ألبان كوسوفو مشتبه فيهما في القضية نفسها. وكان اثنان من المشتبه فيهم الخمسة قد سبق إلقاء القبض عليهما بواسطة سلطات كوسوفو للاشتباه في تورطهما في أنشطة في الجمهورية العربية السورية والعراق. غير أنهما قد أفرج عنهما في ذلك الحين لعدم كفاية الأدلة.

خامسا - سيادة القانون

٢٩ - استمرت البعثة في رصد الأنشطة المضطلع بها في مجال سيادة القانون والاضطلاع ببعض المسؤوليات في هذا المجال، واحتفظت بعلاقات التعاون التقني مع المؤسسات ذات الصلة في كل من بريشتينا وبلغراد. واستمرت البعثة في تقديم خدمات التصديق على

المستندات، سواء للمقيمين في كوسوفو أو بناء على طلب البلدان غير المعترفة بكوسوفو، وبشكل رئيسي خدمات التصديق على مستندات الحالة المدنية والشهادات الأكاديمية والمعاشات. وقد جرت معالجة ما مجموعه ٨٥٧ من هذه الوثائق في الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٣٠ - واستمرت البعثة في تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). فقد تلقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٢ طلبا بشأن إشعارات الأشخاص المطلوبين دوليا، وتم إصدار ستٍّ من نشرات الإنتربول الحمراء. واستجابت البعثة لـ ٥١ طلبا جديدا من شرطة كوسوفو ووزارة الداخلية الصربية للتحقق من صحة المستندات والمساعدة في التحقيقات الجنائية.

٣١ - وأُحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق المتعلق بدمج الجهاز القضائي الذي تم التوصّل إليه بتيسير من الاتحاد الأوروبي. وبحلول الموعد النهائي المحدّد بتاريخ ٢٥ أيار/مايو، كان ١١٢ مرشحا، أغلبهم من الهياكل القضائية السابقة التي كانت مشمولة برعاية صربية، قد تقدّموا لـ ٤٨ منصبا لقضاة و ٢٥ منصبّا لمدّعين عامين. ويتم حاليا إجراء المقابلات الشخصية مع المرشحين. و لم يتم بعد نشر الإعلانات الخاصة بوظائف الدعم الشاغرة، وذلك بسبب خلافات بين بلغراد وبريشتينا بخصوص المناصب الإدارية في المحكمة الابتدائية ومكتب الادعاء الابتدائي، وكذلك بخصوص دمج عدد من موظفي الدعم من صرب كوسوفو في النظام القضائي في جنوب كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، لم تقم حكومة صربيا بعد بإصدار التشريع المنظّم لصرف المعاشات التقاعدية للموظفين الذين ما زالوا معيّنين في مؤسساتها. وقد أحدث هذا مزيدا من التأخير في تقديم الموظفين القضائيين من صرب كوسوفو استقالاتهم ومن ثم دمجهم في نظام كوسوفو.

٣٢ - ولوحظ أيضا إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بدمج موظفي الحماية المدنية على ضوء الموعد النهائي المحدّد بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر وفقا لاتفاق بلغراد - بريشتينا المؤرخ ٢٦ آذار/مارس. وبموجب الاتفاق، من المتوخى أن تدمج بريشتينا ٤٨٣ من الموظفين الـ ٧٥١ المقيّدين في سجلات بلغراد. أما باقي هؤلاء الموظفين فسيحالون إلى التقاعد المبكر ويحصلون على معاشاتهم كاملة. و لم تعتمد صربيا بعد القانون المنظّم لمركز موظفي الحماية المدنية هؤلاء. وعلى الرغم من ذلك، تم بالفعل دمج ٨٠ شخصا في وكالة كوسوفو لإدارة الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، كان قد جرى تفكيك ثلاثة من مراكز المراقبة الخاصة بالحماية المدنية في بلديتي ليبوسافيتش وزفيتشان بحلول ١١ حزيران/يونيه وفقا لأحكام الاتفاق. وهناك مركز مراقبة واحد متبق يقع بالقرب من الطرف الشمالي للجسر الرئيسي في ميتروفيتشا.

٣٣ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، عينت الرئيسة عطيفة يحيى آغا رئيسا جديدا لهيئة ادعاء الدولة. وتشمل أولوياته المعلنة مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب. وفي ١٩ أيار/مايو، أدى ٤١ قاضيا جديدا اليمين أمام الرئيسة. وفي ٢ تموز/يوليه، انتخب برلمان كوسوفو أمين مظالم جديدا لفترة خمس سنوات غير قابلة للتمديد.

٣٤ - وفي ٧ أيار/مايو، أصدر مكتب المدعي الخاص في كوسوفو لوائح اتهام في حق ٣٢ شخصا بتهمة الإرهاب، وتحديدا بتهمة الانضمام إلى القتال في الجمهورية العربية السورية أو تشجيع الغير على الانضمام إليه أو تجنيد الأشخاص لذلك الغرض، أو جمع الأموال لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي ٥ حزيران/يونيه، بدأت إجراءات محاكمة ١١ من المتهمين الـ ٣٢ في محكمة بريشتينا الابتدائية.

٣٥ - وفي ١٣ أيار/مايو، أعلن مكتب هيئة ادعاء الدولة اتخاذ مجلس الادعاء العام في كوسوفو قرارا بإنشاء إدارة لجرائم الحرب لتعمل تحت مظلة مكتب المدعي الخاص في كوسوفو. ومع ذلك، ليس هناك حاليا سوى مدع عام واحد منتدب لهذه الإدارة.

٣٦ - وفي ١٤ أيار/مايو، وقعت وزارة العدل في كوسوفو ومكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي اتفاقا ثانيا بشأن سيادة القانون في كوسوفو. وتنصّ الوثيقة مجددا على الأهداف المشتركة في مجال سيادة القانون التي نصّ عليها الاتفاق السابق، والتي تتوخى معالجة قضايا المساءلة والفساد والجرائم العرقية والجريمة المنظمة والتوازن الجنساني وشمول جميع الإثنيات وإقامة نظام لحماية الشهود في كوسوفو، إلى جانب معالجة ادّعاءات الملكية التي لم يبتّ فيها.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت إجراءات المحاكمة الرئيسية في القضية المتهم فيها أوليفر إيفانوفيتش وآخرون أمام هيئة من القضاة الدوليين التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية. وتم إلى الآن الاستماع إلى شهادات ٣٤ من شهود الإثبات، ومن المقرر أن يدلي ٢٥ شاهد إثبات إضافيون بشهاداتهم. ومُدّد الحبس الاحتياطي لأوليفر إيفانوفيتش ودراغوليوب ديليباشيتش حتى ٢٦ آب/أغسطس و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على التوالي. وقد كان أوليفر إيفانوفيتش محبوسا احتياطيا منذ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٣٨ - وفي ٢٧ أيار/مايو، نطقت هيئة قضاة دوليين تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية بالحكم في قضيتي جرائم الحرب المعروفتين بقضيتي درينيتسا الأولى والثانية. وفي قضية درينيتسا الأولى، أدين سامي لوشتاكو، رئيس بلدية سكندراي/سربيتسا الحالي، بتهمة القتل وحكم عليه بالسجن لمدة ١٢ عاما. وأدين سليمان سليمي في كلتا

القضيتين وحكم عليه بما مجموعه ثماني سنوات سجن. وفي المجمل، أدين ١١ من المتهمين الـ ١٥ في قضيتي درينيتسا.

٣٩ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، قامت هيئة استئناف الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو، المؤلفة من ثلاثة قضاة محليين وقاضيين دوليين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، بإصدار قرارين منقسمين في قضيتين متعلقتين بالحق في ملكية أراض تقع داخل وخارج منطقة دير فيسوكي ديتشاني، وهي من مناطق الحماية الخاصة. وأيّدت هيئة الاستئناف الطعون المقدمة من مؤسستين جماعيتين ومن وكالة الخصخصة في كوسوفو ومن بلدية ديتشان، فألغت حكمين صادرين عن هيئة المحكمة الابتدائية في الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهما حكمان قد احتفي بهما في ذلك الحين باعتبارهما دلالة على نضج النظام القضائي في كوسوفو. ونصّ الحكمان على أن التسوية التي تم التوصل إليها بين الأطراف هي تسوية ملزمة. غير أن هيئة الاستئناف أيّدت الطعن في اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في القضية قيد النظر، وذلك على الرغم من أن هذه المحكمة كانت قد أصدرت عدة أحكام في قضايا مماثلة في السنوات الأخيرة. أما هاتان القضيتان، فقد أحيلتا إلى فرع ديتشان بمحكمة بلدية بيتش الابتدائية. وبعد مضي زهاء ١٥ عاما من التقاضي، يزيد هذان القراران من التأخير في تسوية القضايا ويطرح مخاوف شديدة بشأن قدرة الجهاز القضائي في كوسوفو على التعامل مع هذا النوع وغيره من القضايا الحساسة اجتماعيا.

٤٠ - وعقدت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاثة من اجتماعات التنسيق مع المجتمع المدني بخصوص مسائل سيادة القانون في شمال كوسوفو، في ١٥ نيسان/أبريل و ٢١ أيار/مايو و ٢٥ حزيران/يونيه. وانبثق عن هذه الاجتماعات عدد من الأنشطة المتصلة بسيادة القانون، ومن بينها تقديم المساعدة إلى مركز الاحتجاز في شمال ميتروفيتشا لمواصلة توفير التدريب المهني للنزلاء، وتيسير التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.

٤١ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، كان هناك ما مجموعه ١ ٦٥٤ شخصا ما زالوا مقيّدين في قوائم المفقودين من جراء النزاع في كوسوفو، وبالتالي استمرت البعثة في دعم وتشجيع إحراز التقدم بشأن هذه المسألة. وعُقد آخر اجتماع بين وفدي بلغراد وبريشتينا إلى الفريق العامل المعني بالمفقودين في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وسيُعقد الاجتماع التالي بمجرّد تعيين بريشتينا رئيسا جديدا لوفدها.

٤٢ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قامت المنظمة غير الحكومية المسمّاة ”مركز الدعوة إلى إرساء ثقافة الديمقراطية“ بتنظيم محاكمة صورية بالاستناد إلى قانون كوسوفو في المحكمة

الابتدائية في شمال ميتروفيتشا باعتبارها واحدا من مشاريع بناء الثقة الممولة من البعثة. وقد ضمّت هذه الفعالية ٢٠ من طلاب الحقوق المتخصصين في القانون الصربي في جامعة شمال ميتروفيتشا، ويؤمل أن تكون بمثابة جسر يؤدي دورا محوريا من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في مشاركة صرب كوسوفو في النظام القانوني لكوسوفو.

٤٣ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أصدر المدعي الخاص في كوسوفو لائحة اتهام بمحاولة القيام بعمل إرهابي في حق مواطن صربي أُلقي القبض عليه في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في بريشتينا وكانت بداخل مركبته مواد متفجرة.

٤٤ - وفي ١٠ تموز/يوليه، عُيّنت هيئة قضائية جديدة لنظر قضية ''كليتشكي'' (المتهم فيها فاتمير ليماي، القيادي في حزب ''مبادرة من أجل كوسوفو'' المعارض وعضو البرلمان) في درجة الاستئناف، ومعظم قضاتها من القضاة الدوليين التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي. واستمرّ نظر قضيتين شهيرتين في محاكم كوسوفو: قضية ''الـ ١٠'' الخاصة بغراتشانيتسا وقضية ''ملك تجارة المخدرات'' (المتهم فيها ناصر كلمندي). ولوحظ أيضا إحراز تقدّم في القضايا المتهم فيها مسؤولون حكوميون.

سادسا - العودة والطوائف

٤٥ - سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٣٢ حالة عودة فردية طوعية إلى كوسوفو في نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه، وهو ما يشكل استمرارا للاتجاه النزولي المشار إليه في تقريري السابق. وتشمل هذه الأعداد ٧٨ شخصا من صرب كوسوفو؛ وثلاثة من طائفة الروما بكوسوفو؛ وعشرة من طائفة الأشكالي بكوسوفو؛ و ١٩ من مصريي كوسوفو؛ وستة من بوشناق كوسوفو؛ وتسعة من طائفة الغورانيين بكوسوفو؛ وثلاثة من ألبان كوسوفو؛ وثلاثة من أتراك كوسوفو؛ وواحدا من سكان كوسوفو المنحدرين من الجبل الأسود. وتشير تقديرات المفوضية إلى أن العدد الإجمالي للمشردين داخليا الذين يعيشون في كوسوفو كان يبلغ ١٧ ٠٦٣ شخصا في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥. وكان ٥٤٣ من هؤلاء يعيشون في ٣٢ مركزا جماعيا في كوسوفو.

٤٦ - وواصلت البعثة رصد التطورات والمسائل التي تؤثر على الطائفة صاحبة الأغلبية والطوائف الأخرى من خلال القيام بالزيارات الميدانية وإجراء التبادلات المنتظمة مع أصحاب المصلحة المحليين. وقامت البعثة، بالإضافة إلى تكثيف تفاعلها مع السلطات المركزية، بعدد من الزيارات إلى بلديات في مختلف أنحاء كوسوفو، واجتمعت بممثلين عن أجهزة الحكم المحلي والمجتمع المدني وبالزعماء الدينيين. وناقشت أوضاع طوائف الأقليات في كل من هذه

البلديات، كما ناقشت عملية العودة وإعادة الإدماج، وأنماط إعمال الحقوق اللغوية، والمسائل المتعلقة بالتعليم والتملّك والمواريث، ولا سيما مسألة تمتّع المرأة بحقوق التملّك.

٤٧ - وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع العودة الطوعية إلى كوسوفو، استمرّ انخفاض وتيرة العودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٥ أيار/مايو، أعلنت الحكومة إنشاء لجنة شؤون العودة المشتركة بين الوزارات التي عقدت اجتماعها الأول في ٣ حزيران/يونيه. وأنشأت اللجنة فريقا عاملا لشؤون العودة بهدف تعزيز عملية العودة إلى مواقع في شمال وجنوب ميتروفيتشا، إلى جانب قرية موشيتيشتي. وفي أوائل حزيران/يونيه، قام وزير شؤون الطوائف والعودة بعرض الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لوزارته في السنة المقبلة، وهي الأهداف التي اشتملت على حد أدنى مستهدف لعدد الأسر العائدة في عام ٢٠١٥.

٤٨ - وأُحرز أيضا تقدم على الصعيد المحلي في مجال تيسير عمليات العودة، ولا سيما في إطار المرحلة الرابعة من مشروع إسكان الاتحاد الأوروبي لأغراض العودة وإعادة الإدماج، الذي يتشارك في تمويله الاتحاد الأوروبي ووزارة شؤون الطوائف والعودة، وتنفذه المنظمة الدولية للهجرة. واجتمعت بانتظام فرق العمل والأفرقة العاملة البلدية المعنية بالعودة. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، كان قد أُنجز تشييد ١٥ منزلا في بلديتي إستوك وشتربتسي، وكانت قد بدأت أعمال تشييد ٣١ منزلا آخر في بلديات أوبليتش وإستوك وبيتش وكلينا وشتربتسي وغييلان.

٤٩ - أما بالنسبة إلى الفريق العامل المعني بوضع الإجراءات المؤقتة للتحقق من صحة الشهادات الصادرة عن جامعة شمال ميتروفيتشا والاعتراف بها الذي أنشأته الحكومة في ٢٧ نيسان/أبريل، فمن المتوقع أن يقدم إلى الحكومة مشروع قانون معياري لتستعرضه وتوافق عليه في غضون ستة أشهر. وتسعى العملية إلى إتاحة المجال لحاملي هذه الدرجات العلمية، ومعظمهم من غير طائفة الأغلبية، للتوظّف في المؤسسات العامة.

٥٠ - واستمر خلال هذه الفترة انحسار الزيادة الحادة في الهجرة غير القانونية من كوسوفو إلى أوروبا الغربية المشار إليها في تقريري السابق، في حين أفادت المنظمة الدولية للهجرة بحدوث زيادة في عدد المهاجرين المرحّلين. وفي الوقت الراهن، لا يحقّ لهؤلاء المهاجرين غير القانونيين الحصول على المساعدات في إطار برنامج إعادة الإدماج.

٥١ - ونفذت البعثة ٢٠ مشروعا لبناء الثقة خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. ويقدم أحد المشاريع التي تتولى البعثة تمويلها ورصدها الدعم لخريجي كليات الحقوق من طائفتي ألبان وصرب كوسوفو للالتحاق بالنظام القضائي لكوسوفو. وهناك مشاريع أخرى تم في إطارها السعي إلى تشجيع الحوار والمصالحة، بما في ذلك من خلال تجديد مركز مجتمعي في ليبوسافيتش. واشتركت البعثة أيضا في تمويل تنظيم المؤتمر الدولي الرابع لحوار الأديان الذي

ناقش سبل توظيف وسائط الإعلام الاجتماعية في مكافحة التطرف وتحسين الحوار بين المجتمعات الدينية وغير الدينية. ودعمت البعثة أيضا أنشطة تجديد الحراج، حيث جرى إشراك سكان كوسوفو من مختلف الطوائف في مكافحة أنشطة قطع الأشجار بصورة غير قانونية. وكانت هناك مشاريع أخرى لتعزيز المصالحة بين الطوائف من خلال الثقافة، حيث التقت أجيال مختلفة من الموسيقيين لإحياء التاريخ الموسيقي المشترك، وكذلك من خلال بناء الروابط في صورة مدرسة محلية لتعليم موسيقى الروك في ميتروفيتشا ودعم استمرار الأكاديمية الموسيقية الصيفية في بريشتينا.

سابعا - التراث الثقافي والديني

٥٢ - في نيسان/أبريل، أنشأت بلدية بريجرن مكتب مركز بريجرين التاريخي وكلفته بتنسيق الأنشطة المتعلقة بتعزيز وحماية وتنمية مركز المدينة التاريخي باعتباره واحدا من مواقع التراث الثقافي. وخلال الشهر نفسه، خصّص المجلس البلدي المحلي تمويلا لمجلس التراث الثقافي الذي يتولى رصد أنشطة حفظ التراث الثقافي في المركز التاريخي ويقدم المشورة بخصوص هذه الأنشطة.

٥٣ - وفي ٨ حزيران/يونيه، ناقش مجلس رصد التنفيذ التطورات المتصلة بمنطقة الحماية الخاصة المحيطة ببطريركية بيتش، بما في ذلك سبل التصدي لأنشطة البناء غير القانوني، والطلب المقدم من وكالة المساحة في كوسوفو للحصول على خرائط مفصلة لمثل هذه المناطق في كوسوفو. ووفقا لقرار المجلس، جرى في ٤ و ٥ حزيران/يونيه تنظيف مبنى كاتدرائية المسيح المخلّص في بريشتينا، وهو مبنى غير مكتمل كان يحتلّه نفر من الأشخاص عديمي المأوى، وسُلّمت مفاتيح المبنى إلى ممثلي الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وبلدية بريشتينا.

ثامنا - حقوق الإنسان

٥٤ - قامت السيدة ليلاني فرحة، المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق بزيارة إلى كوسوفو في ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو. واجتمعت بأصحاب المصلحة في الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وركزت المقررة الخاصة اهتمامها على حالة الفئات الضعيفة والمهمشة في كوسوفو. ورحبت بإدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في تشريعات كوسوفو، لكنها أعربت عن قلقها إزاء الفجوة بين الإطار القانوني القائم وتنفيذه. ولاحظت أن النساء في كوسوفو يتعرضن لممارسات عدم المساواة، وبخاصة فيما يتعلق بحقوقهن في الملكية.

٥٥ - وفي ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل، عقد في بريشتينا مؤتمر عن تنفيذ الإطار القانوني المتعلق بحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وخلصت رئيسة كوسوفو في كلمتها الافتتاحية التي أكدت فيها الإطار القانوني المتقدم الذي تعمل به كوسوفو فيما يتعلق بهذه المسائل إلى ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لضمان إعمال الحقوق المتساوية للنساء والفتيات في مجتمع كوسوفو وأعلنت عزمها على العمل من أجل إنشاء صندوق لتعليم الفتيات والنساء.

٥٦ - وفي ١٥ أيار/مايو، أطلق المجلس الوطني للناجيات من العنف الجنسي أثناء الحرب مجموعة فساتين/تنانير، شارك بها في معرض الأعمال الفنية المسمى ''التفكير فيك'' والمخصص للناجيات من العنف الجنسي المتصل بالتراع. ومثلت المناسبة، التي حضرتها رئيسة كوسوفو، بداية لحملة توعية في جميع أرجاء كوسوفو.

٥٧ - وفي ٢٨ أيار/مايو، اعتمدت جمعية كوسوفو، بمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إطارا قانونيا بشأن حقوق الإنسان تحت اسم ''مجموعة قوانين حقوق الإنسان''، مستقى من العملية الأوروبية لرفع القيود عن تأشيرات السفر. وتتضمن المجموعة قوانين جديدة بشأن المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز ومؤسسة أمين المظالم، فضلا عن تعديلات أدخلت على القوانين ذات الصلة بتكوين وأداء السلطة القضائية. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أصدرت حكومة كوسوفو وثيقة رئيسية أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان، هي مشروع استراتيجية كوسوفو بشأن حقوق الملكية.

٥٨ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، افتتح فريق الأمم المتحدة في كوسوفو برنامجا مشتركا جديدا بشأن العنف المترلي، من المزمع أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتنفيذه في شمال كوسوفو. وسيركز البرنامج المشترك على تعزيز استجابة الخدمات البلدية الرئيسية ذات الصلة بالعنف المترلي.

٥٩ - وقام الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للبعثة، الذي يستعرض الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن البعثة ارتكبتها في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٨، بإصدار ١٦ رأيا بشأن ٢٠ شكوى. وفي ١٥ شكوى، خلص الفريق إلى أن البعثة لم تتصرف وفقا للمقتضيات الإجرائية الواردة في المادة ٢ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي ١٢ شكوى، خلص الفريق أيضا إلى أن البعثة ساهمت من خلال تقصيرها في محنة المشتكين وأسرهم ومعاناتهم النفسية، في انتهاك للمادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ومنذ صدور تقريري الأخير، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بتوصيات الفريق ذات الصلة بدفع تعويض مناسب عن الأضرار المعنوية المتكبدة

نتيجة لتلك الانتهاكات. وعلاوة على ذلك، أبلغت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بأن القيود القانونية الحالية تجعلها غير قادرة على تنفيذ توصية الفريق المتعلقة بمواصلة التحقيقات الجنائية ذات الصلة بالقضايا المعروضة على الفريق الاستشاري. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، كان الفريق قد أغلق ٤٧٤ قضية، في حين لا تزال ٥٣ قضية بانتظار البت فيها.

تاسعا - الملاحظات

٦٠ - أرحب بمواصلة المفاوضات التقنية والرفيعة المستوى بين بلغراد وبريشتينا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ولا سيما الاجتماعات التي عقدت في حزيران/يونيه لتناول مسائل التنفيذ المعلقة، بما في ذلك إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، فضلا عن المسائل المتصلة بالطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. وعلى الرغم من أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت وتيرة بطيئة نسبيا في تنفيذ بعض المسائل، يحدوني الأمل في أن يؤدي الفارق الإيجابي الذي أحدثته عملية الحوار بالفعل في الميدان إلى تشجيع كلا الطرفين على التمسك بالتزاماتهما وتناول المسائل الصعبة الأخرى في الأشهر المقبلة.

٦١ - ويشكل التقدم البطيء الذي أحرزته مؤسسات كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو إنشاء محكمة متخصصة مصدر قلق بالغ. وشكل عدم اعتماد الجمعية التعديل الدستوري المطلوب نكسة كبيرة لالتزام كوسوفو بمبدأي العدالة والمساءلة الأساسيين. ويدعو هذا النوع من التأخير إلى الأسف وهو يقوض صورة كوسوفو ويشكل، بنفس القدر من الأهمية، فرصا ضائعة لضرب مثل جيد على الالتزام بالعدالة والمساءلة. ومن أجل تقديم مساهمة مهمة في المصالحة، أحث جميع الجهات الفاعلة على مضاعفة جهودها والارتقاء إلى مستوى المسؤولية المتمثلة في خدمة المصالح الأساسية والطويلة الأجل لجميع سكان كوسوفو.

٦٢ - وأرحب باعتماد المفوضية الأوروبية المقترح المتعلق باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو، فضلا عن مواصلة التقدم نحو رفع القيود عن تأشيرات السفر، باعتبار أن كلتا المسألتين تشكل معلما إرشاديا هاما في سياق الإصلاحات المؤسسية التي تواصل بريشتينا تنفيذها على طول المسار الأوروبي الذي تتبعه. وأثني على سلطات كوسوفو والحكومة الجديدة لإظهارهما قدرة متزايدة على تجاوز الاعتبارات السياسية القصيرة الأجل من أجل تحقيق الأهداف الأطول أجلا.

٦٣ - ومما يثلج صدري الأمثلة على التعاون المثمر بين القادة المحليين، ولا سيما بين رئيسي بلديتي شمال وجنوب ميتروفيتشا. ويجب الحفاظ على هذا الاتجاه الإيجابي والهام وتعزيزه.

وتساعد هذه المبادرات، من خلال تحسين الحياة اليومية لمواطني كوسوفو بشكل ملموس، في تخفيف حدة التوترات وإفادة جميع المجتمعات المحلية في كوسوفو. وستواصل البعثة جهود التوعية والتيسير التي تبذلها، بما في ذلك من خلال مشاريع بناء الثقة، من أجل دعم المصالحة على مستوى المجتمعات المحلية.

٦٤ - وينبغي ألا تضعف وتيرة العمل من أجل التحقق من مصير المفقودين من جراء النزاع. وأحث سلطات كوسوفو على تعيين رئيس جديد للفريق العامل المعني بالمفقودين بأسرع ما يمكن بحيث يمكن أن يتواصل عمله على قدم وساق. وأحث أيضا على مواصلة البحث عن وسيلة تكفل تعويض الأسر التي فقدت أحبائها.

٦٥ - ولا تزال كوسوفو والمنطقة تواجهان تحديات عبر وطنية، لا سيما من جراء غلو الشباب والتطرف المصحوب بالعنف. وأرحب بالجهود الجارية التي تبذلها سلطات كوسوفو للتصدي، بطريقة شاملة، للمسببات الاجتماعية الاقتصادية التي يمكن أن تغذي أنشطة التجنيد التي تقوم بها الجماعات المتطرفة، كما أرحب بمشاركتها في تدابير إنفاذ القانون التي تستهدف بشكل مباشر التصدي لهذه التحديات.

٦٦ - وأشير إلى الإدانة القوية الصادرة عن قيادة كوسوفو لمشاركة سكان من كوسوفو في اشتباكات وقعت في كومانوفو في ٩ و ١٠ أيار/مايو، والإجراءات اللاحقة التي اتخذتها شرطة كوسوفو من أجل دعم التحقيقات الجارية في تلك الأحداث. ومن المهم ألا يسمح لمثل هذه الحوادث بتهديد الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة والتعاون على الصعيد الإقليمي.

٦٧ - وأعرب عن امتناني لممثلي الخاص، فريد ظريف، على قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتفان وبصيرة، ولجميع أفراد البعثة على التزامهم وخدمتهم. وأشكر أيضا أعضاء منظومة الأمم المتحدة وشركاءها في الميدان، بما في ذلك القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، على ما أبدوه من تعاون وما قدموه من مساهمات مستمرة من أجل تحقيق السلام والتقدم في كوسوفو.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

(يغطي الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥)

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي) القيام بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة وتأدية مهامها التنفيذية وفقا لولايتها في مجال سيادة القانون. وقد أصدِر عدد من الأحكام في قضايا الجريمة المنظمة والفساد وجرائم الحرب، بما في ذلك إعلان الأحكام ضد ما يسمى ”مجموعة درينيتشا“. وتتعلق القضية بتعذيب وإساءة معاملة محتجزين مدنيين من ألبان كوسوفو في مقر جيش تحرير كوسوفو آنذاك في بلدية سكندراي/سربيشا، فضلا عن قتل شرطي صربي ومدني من ألبان كوسوفو. وتضمنت قائمة المدعى عليهم سياسيين بارزين، مثل سفير كوسوفو إلى ألبانيا ورئيس بلدية سكندراي/سربيشا.

وبعد توقف دام سنة واحدة، استأنف مجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون اجتماعاته ووقع الاتفاق المجدد المتعلق بسيادة القانون. وأسدت البعثة المشورة إلى شرطة كوسوفو فيما يتعلق بتخطيط العمليات ذات الصلة بعدد من المناسبات التي يتعين الحفاظ فيها على النظام العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك عدة احتجاجات قامت بها رابطات قدماء محاربي جيش تحرير كوسوفو، والاحتفال بعيد فيدوفدان/سانت فيتوس وإقامة مراسم إعادة دفن عيسى بوليتيني في ١٠ حزيران/يونيه. وقد اتسمت شرطة كوسوفو بالمهنية في إعداد وتنفيذ خطط عملياتها. وأشارت البعثة على شرطة حدود كوسوفو بإقامة تواصل أفضل مع القوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو)، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتحضير الدوريات المشتركة مع قوة كوسوفو على طول الحدود. ويتيح ذلك أيضا لشرطة الحدود أن تفهم على نحو أفضل القيود المفروضة فيما يتعلق بالتحركات على طول خط الحدود الإدارية الذي نجم عن الاتفاق التقني العسكري بين منظمة حلف شمال الأطلسي وصربيا لعام ١٩٩٩.

وظلت الحالة الأمنية في شمال كوسوفو هادئة نسبيا دون تسجيل أي حوادث هامة. ويسرت بعثة الاتحاد الأوروبي تنظيم دورات تدريبية طبية تكتيكية مشتركة شارك فيها ضباط فريق الاستجابة السريعة التابع لشرطة كوسوفو من شمال وجنوب ميتروفيتشا، مما عزز التعاون الإقليمي. وفي هذا الصدد، قامت البعثة أيضا بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة لصالح شرطة كوسوفو في سياق مشاركتهما في جعل لجان الأمن العام المحلية جاهزة للعمل بشكل كامل من خلال دعم فريق عامل مشترك على نطاق ميتروفيتشا معني بخفارة المجتمعات المحلية.

واتخذت خطوات ناجحة في تنفيذ الاتفاقات التي نتجت عن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي. وفي إطار الاتفاق الجمركي، بدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير التنفيذ الكامل لنظام ترخيص السلع الخاضعة للمراقبة، بما فيها الأدوية. واقترح الطرفان فتح معبرين مؤقتين إضافيين بحلول عام ٢٠١٦ واتفقا على ذلك. وفي إطار تكامل نظامي العدالة، أعلن عن وظائف للمدعين العامين والقضاة وأجريت مقابلات مع المرشحين. وفي سياق تكامل نظامي الحماية المدنية، أدمج أول ٨٠ شخصا من مقدمي طلبات العمل في وكالة إدارة حالات الطوارئ.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٥

٢-١ الأنشطة التنفيذية

جرائم الحرب

في ٢٧ أيار/مايو، وعقب محاكمتين منفصلتين امتدتا لسنة في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية، أصدرت الأحكام في قضية جرائم الحرب ضد ''مجموعة درينيتشا'' التي تضم سياسيين بارزين، مثل سفير كوسوفو إلى ألبانيا ورئيس بلدية سكندراي/سربيشا. وأصدر فريق مؤلف من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي فقط حكما على أحد المدعى عليهم بالسجن لمدة ١٢ سنة بتهمة القتل العمد، في حين حكم على مدعى عليه آخر بعقوبة سجن مجموع مددها ثماني سنوات بتهمة ارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك التعذيب المتكرر لمدني من ألبان كوسوفو. وحكم على ثلاثة مدعى عليهم بالسجن لمدة سبع سنوات بتهمة ارتكاب جرائم حرب ذات صلة بالتعذيب والمعاملة المذلة والمهينة لمدنيين من ألبان كوسوفو. وفي الوقت نفسه، حكم على ستة مدعى عليهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة ارتكاب جرائم حرب ذات صلة بسوء معاملة المحتجزين. وكانت القضية، التي تولى الادعاء فيها مدعون عامون تابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو، تتعلق

بتعذيب وإساءة معاملة مدنيين من ألبان كوسوفو كانوا محتجزين في مقر جيش تحرير كوسوفو آنذاك في ليكوك/ليكوفاك في بلدية سكندراي/سربيشا في عام ١٩٩٨، فضلا عن قتل شرطي صربي ومدني. وفي المجموع، أدانت المحكمة ١١ من المدعى عليهم الخمسة عشر. وأقر الادعاء بشجاعة الضحايا والشهود في القضية، الذين واجهوا قدرا كبيرا من الصعوبات والتخويف.

التطورات الرئيسية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد

في ٢٨ نيسان/أبريل، بدأ فريق مؤلف من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريزرين الأولية محاكمة ضد تسعة مدعى عليهم متهمين بارتكاب جرائم مختلفة، بما فيها إصدار قرارات قضائية غير قانونية وإساءة استخدام المنصب الرسمي.

وأيضا في ٢٨ نيسان/أبريل، صدق فريق مؤلف من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة فيريزاي/أوروسيفاتش الابتدائية على اتفاق بالإقرار بالذنب بين مكتب الادعاء الخاص ورقيب سابق في شرطة كوسوفو. وحكم على المدعى عليه بعقوبة سجن مجموع مددها خمس سنوات بتهمة ارتكاب عدد من الجرائم منها إساءة استخدام المنصب الرسمي وقبول الرشى والمتاجرة بالنفوذ. وسوف يحرم أيضا من الانتساب إلى سلك الشرطة لمدة ٢٠ عاما ويفرض عليه القيام بـ ٢٠٠ ساعة عمل في خدمة المجتمع. وتشمل القضية ضباط شرطة سابقين وشركاءهم في فيريزاي/أوروسيفاتش. وأقر ثلاثة من المدعى عليهم بالذنب حتى الآن وتتواصل المحاكمة فيما يتعلق باثنين آخرين من المدعى عليهما.

وفي ٢٦ أيار/مايو، قرر فريق مؤلف من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الأولية إدانة قاض سابق من كوسوفو من قضاة محكمة مقاطعة بيجي/بيتش سابقا بتهمة قبول رشوة بمبلغ ١٠ ٠٠٠ يورو من أجل ضمان إنهاء الاحتجاز رهن التحقيق لعدد من المدعى عليهم. وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين وثلاثة أشهر.

وفي ٣ حزيران/يونيه، حكم أحد قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية على مدعى عليه بالسجن لمدة أربع سنوات وستة أشهر ودفع غرامة قدرها ٥ ٠٠٠ يورو وحجز مركبته. وتتواصل المحاكمة ضد خمسة آخرين من المدعى عليهم المتهمين بالجريمة المنظمة وغسل الأموال وتهريب المهاجرين من كوسوفو إلى هنغاريا والنمسا وألمانيا وإيطاليا. ويترأس القضية مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب الادعاء الخاص.

وفي ١٢ حزيران/يونيه، أكد أحد القضاة التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية لائحة الاتهام في قضية شركة كوسوفو للطاقة ضد سبعة مدعى عليهم يشتبه في ارتكابهم جرائم متنوعة، بما في ذلك الغش وسوء استخدام المنصب الرسمي أو السلطة. ويترأس القضية مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب الادعاء الخاص.

قضايا الجرائم الجسيمة الأخرى

في ٢٤ نيسان/أبريل، قرر فريق مؤلف من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بيجي/بيتش الأولية إدانة شخصين مدعى عليهما بتهمة التهرب من الضرائب. وحكم على أحدهما بدفع غرامة قدرها ٥ ٠٠٠ يورو والسجن لمدة سنة وثمانية أشهر وعلى الآخر بدفع غرامة قدرها ٣ ٠٠٠ يورو والسجن لمدة سنة وستة أشهر. ولن تنفذ عقوبة السجن إذا لم يرتكب المدعى عليهما جريمة جنائية أخرى خلال ثلاث سنوات وإذا أعادا إلى هيئة الضرائب في كوسوفو المبلغين الذين حصلا عليهما من خلال ارتكاب الجريمة وهما نحو ٥٣ ٠٠٠ يورو و ٣٤ ٠٠٠ يورو .

وفي ٤ أيار/مايو، بدأ فريق مؤلف من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريزرين الأولية المحاكمة ضد شخص مدعى عليه بتهمة الابتزاز. وتتعلق القضية بجرائم تشمل سبعة مدعى عليهم آخرين سبق أن حوكموا أمام فريق ترأسته بعثة الاتحاد الأوروبي.

الادعاءات الواردة في تقرير ديك مارتي، المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا

واصلت فرقة العمل المعنية بالتحقيقات الخاصة إجراء تحقيقاتها الجنائية في الادعاءات الواردة في التقرير الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الذي وضعه ديك مارتي، المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا. ولا تزال المسؤولية الجنائية الفردية للأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الادعاءات الواردة في التقرير تشكل محور عمل فرقة العمل المعنية بالتحقيقات الخاصة. ويتسارع العمل مع الأطراف المتضررة ومجموعات مناصرة الضحايا والأفراد من أجل جمع المعلومات ذات الصلة بالتحقيق. ولا يزال التعاون مع سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في المنطقة وأماكن أخرى مرضيا. ولا يزال التعاون المستمر من جميع الأطراف ضروريا من أجل مواصلة إحراز تقدم في أنشطة التحقيق والتنفيذ.

وتولى ديفيد شويندبمان منصبه بصفته مدعيا عاما رئيسيا في ٢١ أيار/مايو. وعَقَد منذ ذلك الحين سلسلة من الاجتماعات التمهيدية مع كبار المسؤولين في مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكرر جميع المحاورين الإعراب عن دعمهم لفرقة العمل المعنية بالتحقيقات الخاصة وطمأنوا السيد شويندبمان إلى أن فرقة العمل ستواصل تلقي الموارد اللازمة لاستكمال تحقيقاتها بطريقة مستقلة ونزيهة ومهنية. وأيد السيد شويندبمان في اجتماعاته نتائج التحقيق التي توصل إليها السيد كلينت وليامسون والتي صدرت في تموز/يوليه ٢٠١٤، وأكد التزامه بالمضي قدما بالعمل الذي أنجزته فرقة العمل سابقا وأعرب عن أمله في إنشاء الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص دون مزيد من التأخير.

وبعد الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية في كوسوفو في ١٥ نيسان/أبريل ومفاده أن مشروع التعديلات الدستورية المتعلقة بإنشاء الدوائر المتخصصة، التي ستفصل في نتائج تحقيقات فرقة العمل المعنية بالتحقيقات الخاصة، لا ينتهك حقوق الإنسان والحريات المنصوص عليها في الدستور، أقرت لجنة التشريعات التابعة للجمعية التعديلات الدستورية المقترحة. ولكن، في ٢٦ حزيران/يونيه، وبعد نقاش دار طوال ست ساعات، لم تصل جمعية كوسوفو إلى أغلبية الثلثين المطلوبة اللازمة لاعتماد التعديلات الدستورية. وأكدت سلطات كوسوفو من جديد التزامها بالمضي قدما في إنشاء الدوائر المتخصصة والعودة إلى الجمعية.

إدارة الطب الشرعي

في ١٦ نيسان/أبريل، اجتمع خبراء بعثة الاتحاد الأوروبي في إدارة الطب الشرعي بأسر ٢١ من الضحايا الذين عثر عليهم في راتشكا، صربيا في عام ٢٠١٤. وسلمت جميع الرفات التي حددت هويات أصحابها، وإن كان لا يزال هناك مجموعة رفات واحدة لم يتسن تحديد هوية صاحبها. وأجرى خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي تقييمات في الموقع في بلديات إستوغ/إستوك، وبيجي/بيتش، وبريزرين، وجنوب ميتروفيتشا. ولم يعثر على شيء في بريزرين، في حين أن الرفات التي عثر عليها في جنوب ميتروفيتشا لا ترتبط بالنزاع في كوسوفو. ومن المقرر القيام بأعمال حفر بعد إجراء التقييم في الموقع للتحقق من احتمال وجود قبر في بيجي/بيتش. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا المساعدة في تنفيذ أعمال حفر في نوفي بازار، صربيا، ولكن لم يعثر على أي رفات.

حقوق الملكية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت هيئة الطعون التابعة لوكالة الممتلكات في كوسوفو ١١٤ طعنا جديدا وبتت في ٤٥ طعنا، في حين أن ثمة ٤٥٣ طعنا لا تزال بانتظار أن تبت الهيئة فيها.

وأصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا المعنية بمسائل الخصخصة ٣٦٢ قرارا في قضايا على مستوى هيئات المحاكمة الابتدائية وانتهت من البت في ٤٣ قضية على مستوى هيئات الاستئناف.

٢ - ٢ التعزيز

فيما يتعلق برقمنة سجلات السجل المدني، واصلت البعثة تقديم المشورة إلى وزارة الداخلية بضرورة إدخال بيانات جميع المواطنين وجميع البيانات المستمدة من النسخ المصدقة في النظام الإلكتروني لتلبية الاحتياجات الأساسية، من قبيل احتياجات وكالات إنفاذ القانون. وينبغي أن يحدث ذلك تلقائيا وألا يقتصر على المناسبات (مثل مناسبات الميلاد أو الزواج أو الوفاة). ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في الحالات التي لا يقيم فيها الأشخاص في الإقليم، ولكنهم يريدون المطالبة بحقوق ملكية على سبيل المثال. ويرتبط هذا بالرقمنة الجارية للسجلات العقارية، التي تشمل جميع البيانات المسجلة في دفاتر السجل العقاري الورقية.

وبناء على المشورة التي أسدتها بعثة الاتحاد الأوروبي إلى وزارة الداخلية، تناقص عدد حالات إصدار التأشيرات على المعابر إلى ست تأشيرات فقط في الأشهر الستة الماضية، مما يشكل تقدما جيدا لسلطات كوسوفو مقارنة بالحالة المبلغ عنها في تموز/يوليه ٢٠١٤. ونظرا لعدم الانتهاء من إنشاء قاعدة بيانات قضائية مناسبة، أشارت بعثة الاتحاد الأوروبي على الوزارة بأن تقوم بإنشاء قناة محددة لتدفق المعلومات فيما بين سلطات كوسوفو، التي تضم وزارة العدل وشرطة كوسوفو ووكالة السجل المدني، إلى حين اكتمال قاعدة البيانات تلك.

وأشارت البعثة على شرطة حدود كوسوفو بتحسين الاتصال مع قوة كوسوفو عندما يتعلق الأمر بالتحضير للقيام بدوريات مشتركة على طول الحدود والقيود المفروضة على شرطة الحدود الناجمة عن الاتفاق التقني العسكري بين منظمة حلف شمال الأطلسي وصربيا لعام ١٩٩٩، خاصة مع قدوم فصل قطع الأشجار غير القانوني.

وفيما يتعلق بمجلس الادعاء العام لكوسوفو، أظهر تحليل لجلسات الاستماع التأديبية والقرارات التأديبية المتخذة بحق المدعين العامين خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

إلى آذار/مارس ٢٠١٥ أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن الحالة العامة للنظام التأديبي تظل ضعيفة ولا تزال بحاجة إلى تحسينات كبيرة، بما في ذلك من خلال إدخال تعديلات على الإطار التشريعي. وفي أيار/مايو، نظمت البعثة حلقة عمل للمحققين التابعين لوكالة مكافحة الفساد من أجل معالجة أوجه الضعف المحددة في أساليب التحقيق ونوعية تقارير التحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم حلقة عمل بشأن التحقيقات التأديبية للمحققين من مكتب المدعي العام/محامي الادعاء المكلف بالإجراءات التأديبية، وهيئة تفتيش الشرطة في كوسوفو، ووكالة مكافحة الفساد من أجل معالجة بعض مواطن الضعف التي تعتري النظام التأديبي.

وأخذت دائرة إصلاحيات كوسوفو، سعيا منها للتعامل على نحو مناسب مع النقص في ملاك الموظفين، بمشورة البعثة وقامت بتعيين فريق عامل معني بمسائل التخطيط، بما في ذلك احتياجات التوظيف والميزانية على نطاق الدائرة، وإجراءات التوظيف، ونقل موظفي مركز الاحتجاز في بريشتينا إلى السجن المشدد الحراسة. ووافقت الدائرة على تجريب نظام جديد لقوائم التوظيف بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي في السجن المشدد الحراسة، الذي يتضرر أكثر من غيره من جراء نقص الموظفين. وبعد صدور الأحكام في محاكمات ”مجموعة درينيتشا“، منحت دائرة إصلاحيات كوسوفو وشرطة كوسوفو مجددا المدعى عليهم المدانين معاملة تفضيلية، بالرغم من أن البعثة دأبت على إسداء المشورة في مناسبات عديدة بعدم القيام بذلك.

وإضافة إلى عدم قيام دائرة إصلاحيات كوسوفو بتصنيف مداني ”مجموعة درينيتشا“ على نحو مناسب، وفقا لأنظمتها نفسها، وذلك بقبولهم في مركز دوبرافا الإصلاحي بدلا من السجن المشدد الحراسة، لا تزال مسألة إساءة استعمال المواعيد الطبية المطولة في مركز العيادات الجامعية لكوسوفو في بريشتينا تشكل مصدر قلق.

وفي أيار/مايو، ناقشت بعثة الاتحاد الأوروبي مع الإدارة العليا لشرطة كوسوفو والشركاء الدوليين الحالة الراهنة لمديرية التحقيق في الجريمة المنظمة التابعة لشرطة كوسوفو. واتفق بالإجماع على أن المديرية بحاجة إلى إرساء نهج يأخذ على نحو أكبر بزمام المبادرة ويسترشد بالمعلومات الاستخباراتية في التحقيقات المتعلقة بالجريمة المنظمة وزيادة النتائج الإيجابية للتحقيقات. وأسدت بعثة الاتحاد الأوروبي المشورة الاستراتيجية إلى شرطة كوسوفو فيما يتعلق بتخطيط العمليات ذات الصلة بعدد من المناسبات التي يتعين الحفاظ فيها على النظام العام خلال الشهر، بما في ذلك عدة احتجاجات قامت بها رابطات قدماء محاربي جيش تحرير كوسوفو والاحتفال المتكرر بعيد فيدوفدان/سانت فيتوس في ٢٨ حزيران/يونيه.

وقدرت البعثة أن الأعمال التحضيرية وتنفيذ الخطط التشغيلية كانا يعكسان الروح المهنية لشرطة كوسوفو وكذلك التخطيط الصحيح الذي قامت به.

٢-٣ الشمال

واصلت البعثة في إطار أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة والتوعية التي تضطلع بها في الشمال عقد اجتماعات منتظمة مع الممثلين السياسيين، والمجتمع المدني، والقيادة الإقليمية الشمالية لشرطة كوسوفو، ودائرة إصلاحيات كوسوفو في مركز الاحتجاز في ميتروفيتشا، وجهات أخرى. وفي ٢٤ أيار/مايو، اجتمع رئيس البعثة مع شرطة كوسوفو ورؤساء البلديات ومسؤولين آخرين في شمال يتروفيتشا، وليبوسافيتش/ليبوسافيك، وزوبين بوتوك، وزفيتشان لمناقشة التحديات الأمنية وغيرها من التحديات.

وعموما، ظلت الحالة هادئة نسبيا ولكنها هشة. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أعيد دفن رفات البطل القومي التاريخي الألباني عيسى بوليتيني في قريته الأصلية في بلدية زفيتشان الشمالية. وبعد تنسيق دقيق مع النظراء الدوليين والمحليين، انتهت المناسبة دون حوادث تذكر وانفض المجتمعون في أجواء هادئة وسلمية عموما.

ووقع عدد قليل من الحوادث المتصلة بالأمن في الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٩ نيسان/أبريل، وقع اعتداء على شرطي في دورية آلية في شمال ميتروفيتشا. وفي ٢٧ أيار/مايو، ألقت شرطة كوسوفو القبض على ثلاثة من شباب مسلحين من ألبان كوسوفو في شمال ميتروفيتشا كانوا قد عبروا الجسر من الجنوب وأنزلوا أعلاما صربية. وفي ١١ حزيران/يونيه، أطلقت النار على مكتب محلي مستقل لوسائط إعلام إلكترونية في شمال ميتروفيتشا، مما تسبب في أضرار مادية. وقام أحد العائدين المحتملين من ألبان كوسوفو بمحاولة تنفيذ أنشطة بناء (إعادة بناء) في ٢٢ حزيران/يونيه في حي بردجاني/كروي إي فيتاكوت المختلط عرقيا في شمال ميتروفيتشا في انتهاك لاتفاق وضع حل المسألة على المستوى المركزي؛ ولا يزال العمل متوقفا منذ ذلك الحين.

وفي ١٩ حزيران/يونيه، غادر شخص من صرب كوسوفو وأسرته المترل الذي كانوا يقيمون فيه، بعد صدور أمر إخلاء من المحكمة. وقدمت شرطة كوسوفو المساعدة في تنفيذ أمر المحكمة بضرب طوق أمني حول المنطقة. وقد باءت محاولة سابقة لتنفيذ أمر الإخلاء بالفشل عندما لم تتمكن شرطة كوسوفو من إبعاد المحتجين من الموقع. ولم ينفذ سوى ٧ طلبات من أصل ٢٧٩ من طلبات الإخلاء المعلقة في شمال ميتروفيتشا في عام ٢٠١٤، وفقا لوكالة كوسوفو للممتلكات. وقد بدأت شرطة كوسوفو في تقديم المساعدة إلى الوكالة

في عام ٢٠٠٩ لكنها علقتها إثر حادثة وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي آذار/ مارس ٢٠١٥، استأنف شرطة كوسوفو تقديم المساعدة إلى الوكالة في تنفيذ أوامر الإخلاء.

ومارست بعثة الاتحاد الأوروبي وظائفها التنفيذية في عدد من الدعاوى القضائية. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، حكم فريق من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية ببراءة شخصين مدعى عليهما في الدعوى الأولى من ثلاث دعاوى قضائية تتعلق بإطلاق النار على الشرطي أنور زيمبري من شرطة كوسوفو في تموز/يوليه ٢٠١١. وتواصلت المحاكمة الرئيسية في القضية المرفوعة ضد خمسة مدعى عليهم، من بينهم سياسي بارز من صرب كوسوفو متهم بارتكاب جرائم حرب، طوال الفترة المشمولة بعقد جلسات استماع لشهود الادعاء. وفي حزيران/يونيه، عقدت جلسة استماع بشأن احتجاز خمسة مدعى عليهم من ألبان كوسوفو، جميعهم قصر، متهمين بالشروع في ارتكاب جريمة القتل العمد المقترن بظروف مشددّة للعقوبة (طعن شاب من صرب كوسوفو في ٩ نيسان/أبريل) وبإنزال الأعلام وتهديد الجمهور في ٢٧ أيار/مايو، من بين أمور أخرى. وبعد أن انتهك أحد المدعى عليهم إقامة جبرية أولية فرضت عليه في ٢٨ أيار/مايو، أمر قاضي إجراءات تمهيدية تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في ٢٥ حزيران/يونيه باحتجازه رهن التحقيق لمدة شهر واحد وفرض تدابير تقييدية أخف على اثنين آخرَين. وأيضا في حزيران/يونيه، أصدر الباثولوجي النتائج النهائية لتشريح جثة الصبي من ألبان كوسوفو الذي فقد في ١٠ نيسان/ أبريل وعثر عليه ميتا في نهر إيبير/إيبار في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وعهد بالقضية إلى مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي؛ وأشارت نتائج التشريح إلى أن الموت لم يكن نتيجة لإطلاق نار. وفي ١ تموز/يوليه، بدأت المحاكمة الرئيسية ضد سبعة مدعى عليهم متهمين بارتكاب هجوم على أفراد من بعثة الاتحاد الأوروبي في بلدية زوبين بوتوك في عام ٢٠١٢.

وواصلت البعثة إسداء المشورة إلى شرطة كوسوفو، بما في ذلك فيما يتعلق بالجرائم العرقية وبمبادئ أعمال الشرطة التي تسترشد بالمعلومات الاستخباراتية. ويسرت بعثة الاتحاد الأوروبي تدريبا مشتركا لضباط فريق الاستجابة السريعة التابع لشرطة كوسوفو على نطاق ميتروفيتشا في مجال الرعاية الأولية للمصابين في أعمال القتال التكتيكية. وأسهم ذلك في تعزيز التعاون على نطاق ميتروفيتشا؛ وأجريت مناقشات بشأن تقديم المزيد من التدريب مع قادة إقليميين لشرطة كوسوفو في شمال وجنوب ميتروفيتشا. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي دعم شرطة كوسوفو في مشاركتها في جعل لجان الأمن العام المحلية جاهزة للعمل بشكل كامل من خلال تشجيع هذه اللجان على التواصل مع نظرائها من الشرطة من منطقة جنوب ميتروفيتشا التابعة لشرطة كوسوفو، ومن خلال دعم فريق عامل مشترك معني بخفارة المجتمعات المحلية.

٢ - ٤ تنفيذ الحوار

في نيسان/أبريل، قام رئيس الفريق المعني بتنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للحدود بزيارة موقعين محتملين لإقامة معبرين على طول الحدود. ويقع أحدهما في شمال كوسوفو، في راجيتيسي/إيزفور، والآخر جنوب نهر إيبر/إيبار، في كابي/كابيجي فرابسي. وقدم كلا الطرفين طلبا بشأن هذين المعبرين الإضافيين، اللذين سيخضعان لنفس الإجراءات التي تخضع لها المعابر المؤقتة الستة الموجودة بالفعل. وبعد الاتفاق على الموقعين الدقيقين لهذين المعبرين والتصاميم العامة لهما، وقع رئيس الفريق وكلا الطرفين المخططات ذات الصلة في حزيران/يونيه. ومن المتوقع أن يصبح كلا المعبرين الجديدين جاهزا للعمل في عام ٢٠١٦ على أبعد تقدير. ويشكل هذا التطور خطوة أخرى إلى الأمام في تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للحدود. وتتواصل الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمعابر الدائمة الستة المتفق عليها.

ولا تزال مسألة المساعدة القانونية المتبادلة بين بلغراد وبريشتينا معلقة منذ نقل المسؤولية عن معالجة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ومنذ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، لم ترد بلغراد على أي طلبات أو تعالجها، ولا يزال ما يقرب من ٦٠٠ قضية بانتظار البت فيها، بما في ذلك قضايا تعالجها بعثة الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بعملية تسجيل وإصدار التراخيص للشركات التي تستورد السلع الخاضعة للمراقبة من خلال المعبرين الشماليين في رودنيتسا/يانييه وبرنياك/تاباليي، يطبق النظام بالكامل منذ حزيران/يونيه دون التبليغ عن أي مشاكل كبيرة حتى الآن.

وفي نهاية نيسان/أبريل، عقدت الدورات الأولى لفريق الاختيار المعني بإدماج موظفي الحماية المدنية على النحو المتوخى في الاتفاق المعقود في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وفي حزيران/يونيه، أزيلت نقاط المراقبة الثلاث التي كانت موجودة على الطريق الواصل من ميتروفيتشا إلى ليبوسافيتش/ليبوسافيك عملا بالاتفاق. وفي ١ تموز/يوليه، أدمج أول ٨٠ موظفا من موظفي الحماية المدنية في وكالة إدارة حالات الطوارئ. وتتواصل الأعمال التحضيرية الرامية إلى الاستمرار في عملية الإدماج مع المؤسسات الأخرى.

وأصدرت وزارة الداخلية قرارا آخر سمحت بموجبه لمالكي المركبات ذوات لوحات التسجيل القديمة الصادرة عن كوسوفو التي تحمل الحرفين KS بدلا من الحروف RKS بتمديد التسجيل المؤقت لمركباتهم لسنة إضافية، بدءا من تاريخ انتهاء صلاحية التسجيل. ويتعين أن تخضع جميع طلبات نقل لوحات التسجيل من لوحات صربيا/جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

سابقا إلى لوحات كوسوفو إلى إجراءات تحقق. وتقدم الطلبات عن طريق الإنتربول إلى بلغراد لإجراء التحقق. وهناك حاليا أكثر من ٢ ٠٠٠ حالة لم يبت فيها في بلغراد.

ويشكل توقيع مذكرة تفاهم بين بريشتينا وبلغراد في ٢٣ حزيران/يونيه بشأن الاعتراف المتبادل بوثائق التأمين على المركبات خطوة أخرى في سياق تنفيذ اتفاق حرية التنقل الذي جرى التوصل إليه في تموز/يوليه ٢٠١١، وهو ما سيكون له تأثير ملموس في حرية التنقل. وستسمح المذكرة لأصحاب المركبات التي تحمل لوحات تسجيل صادرة عن كوسوفو بقيادة مركباتهم في صربيا دون شراء تأمين إضافي مسبق على سيارتهم على الحدود، والعكس بالعكس.

أما فيما يتعلق بالاتفاق على تكامل نظامي العدالة، ففي أيار/مايو، تقدم ١١٢ مرشحا بطلبات لشغل وظائف ٤٨ قاضيا و ٢٥ مدعيا عاما أعلن عنها للجمهور. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، أجرت أفرقة يسرت تشكيلها بعثة الاتحاد الأوروبي مقابلات مع المرشحين المؤهلين ويلزم الآن أن يقوم كل من المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام لكوسوفو بتجهيز النتائج قبل التمكن من إتمام التعيينات الرسمية على النحو المتوخى. وأحرزت سلطات كوسوفو تقدما صوب تأمين عقار لمبنى المحكمة في جنوب ميتروفيتشا. وجرى القيام بزيارة إلى موقعي الفرعين اللذين سيفتتحان في المستقبل في زوبين بوتوك وليبوسافيتش/ليبوسافيك.

٣ - المسائل الرئيسية الأخرى

استأنف مجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون الذي يتشارك في رئاسته وزير العدل، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/رئيس مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، اجتماعاته أخيرا في ١٤ أيار/مايو بعد توقف دام سنة. وتمثلت النتائج الرئيسية بتوقيع الاتفاق المجدد المتعلق بسيادة القانون. والتزمت سلطات كوسوفو بضمان توفير موارد كافية للمؤسسات تتيح لها تنفيذ الميثاق إجراءات الاتفاق وجعلها من الأولويات. وناقش المجلس أيضا أمورا أخرى من بينها تدابير تعزيز استقلال السلطة القضائية والحالة الراهنة لقصر العدل، ولا سيما، الحاجة إلى إدخال تحسينات على صيانة المبنى وأمنه. ورحبت جميع الأطراف بخطة العمل الوطنية المتعلقة بالعنف الجنسي بوصفه جريمة حرب والتزمت بتقديم الدعم الكامل لها.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

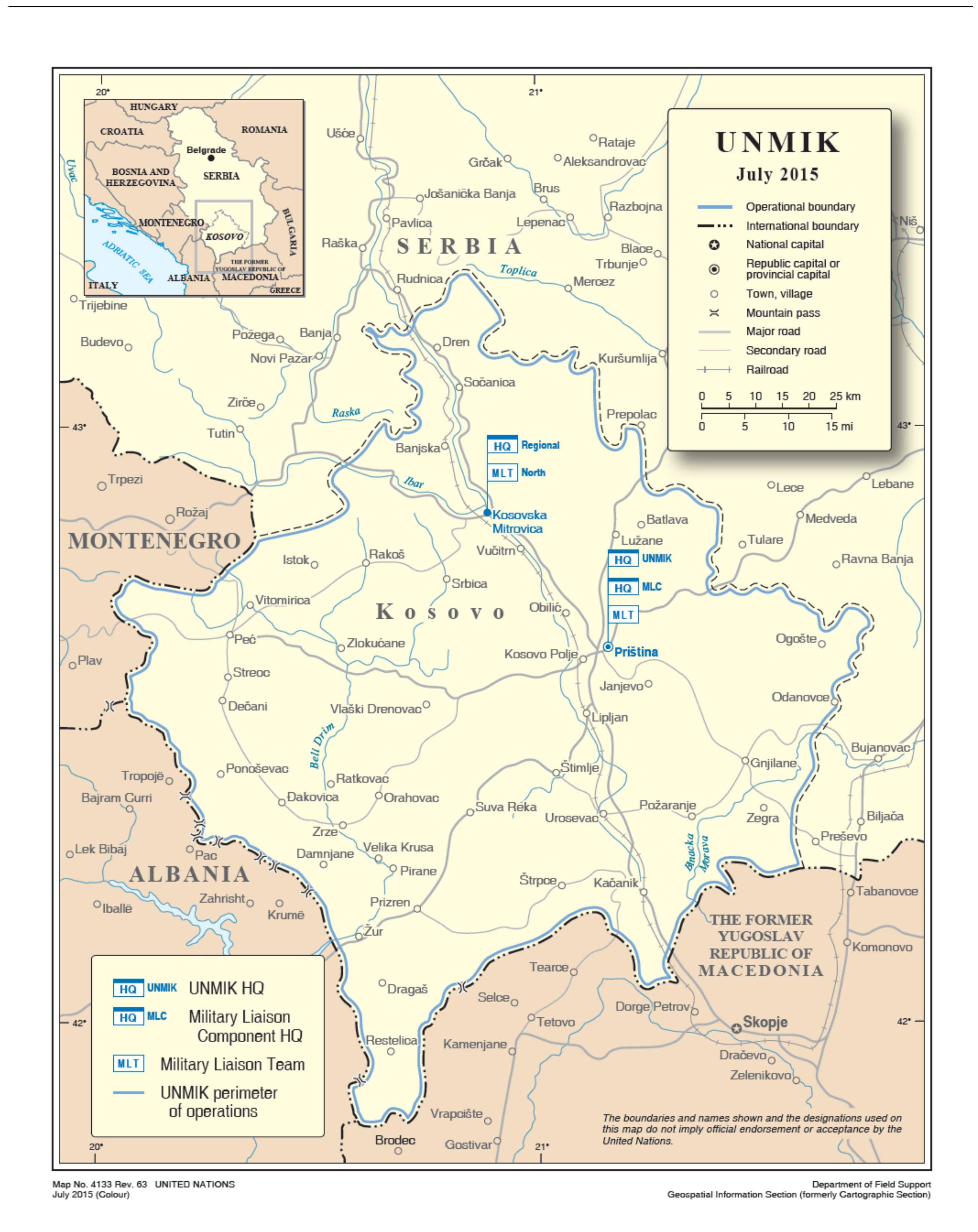
(في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥)

البلد	العدد
النمسا	١
بلغاريا	١
ألمانيا	١
هنغاريا	١
إيطاليا	١
الاتحاد الروسي	١
تركيا	١
أوكرانيا	١
المجموع	٨

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥)

البلد	العدد
الجمهورية التشيكية	٢
بولندا	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
تركيا	١
أوكرانيا	٢
المجموع	٨


UNMIK
July 2015
Operational boundary
International boundary
National capital
Republic capital or provincial capital
Town, village
Mountain pass
Major road
Secondary road
Railroad
0 5 10 15 20 25 km
0 5 10 15 mi
HQ UNMIK UNMIK HQ
HQ MLC Military Liaison Component HQ
MLT Military Liaison Team
UNMIK perimeter of operations
HQ Regional
MLT North
HQ UNMIK
HQ MLC
MLT
HUNGARY
CROATIA
ROMANIA
Belgrade
BOSNIA AND HERZEGOVINA
SERBIA
Uvac
MONTENEGRO
KOSOVO
BULGARIA
ADRIATIC SEA
THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA
ALBANIA
ITALY
GREECE
SERBIA
MONTENEGRO
Kosovo
ALBANIA
THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA
Ušće
Rataje
Grčak
Aleksandrovac
Jošanička Banja
Brus
Razbojna
Pavlica
Lepenac
Niš
Raška
Blace
Trbunje
Toplica
Rudnica
Merdez
Trijebine
Požega
Banja
Dren
Budevo
Novi Pazar
Kuršumlija
Sočanica
Zirče
Raska
Prepolac
Tutin
Banjska
Trpezi
Ibar
Lece
Lebane
Rožaj
Kosovska Mitrovica
Batlava
Medveda
Lužane
Tulare
Istok
Rakoš
Vučitrn
Ravna Banja
Srbica
Vitomirica
Obilić
Peć
Zlokućane
Ogošte
Kosovo Polje
Priština
Plav
Streoc
Janjevo
Odanovce
Dečani
Vlaški Drenovac
Lipljan
Bujanovac
Beli Drim
Tropojë
Ponoševac
Štimlje
Gnjilane
Ratkovac
Bajram Curri
Đakovica
Orahovac
Suva Reka
Požaranje
Urosevac
Zegra
Biljača
Zrze
Preševo
Lek Bibaj
Pac
Velika Krusa
Damnjane
Pirane
Binacka Morava
Štrpce
Kačanik
Tabanovce
Zahrisht
Iballë
Krumë
Prizren
Žur
Komonovo
Tearce
Dragaš
Selce
Dorge Petrov
Tetovo
Skopje
Restelica
Kamenjane
Dračevo
Zelenikovo
Vrapčište
Brodec
Gostivar
20°
21°
43°
42°
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4133 Rev. 63 UNITED NATIONS
July 2015 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)